الإعلام ومدى اهتمامه بالقيم المدنية وتحديث المجتمع

منصور حمود محمد المنتصر*

إشراف / أ.د. هويدا مصطفي**

مقدمة

يشبه علماء الاجتماع السياسي الدولة بكائن عضوي ينمو ويتطور حتى يصل الذروة من القوة التي تمكنه من الاستقرار والتماسك المجتمعي، فالدولة الحديثة اليوم أقوى من أي وقت مضى في التاريخ حيث أصبحت السلطة متجذرة لدى رغبات مواطنيها، ويتمتع المواطنون في الدولة المدنية الحديثة بحقوق متساوية مثل الحرية وحرية التعبير والمساواة أمام القانون والمشاركة في صنع القرار، وقد لعب الإعلام دورا محوريا في تأصيل تلك القيم لدى المواطنين.

فقد ركزت هذه الدراسة على تناول مفاهيم الدولة المدنية الحديثة ومقومتها الأساسية الثلاثة وهي الديمقراطية، المجتمع المدني، والقيم المدنية، ووسائل الإعلام وتعتبر هذه المقومات هي المحرك الرئيسي للدولة لسعيها نحو المدنية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

واهتمت الدراسة بالقيم المدنية التي تستند عليها الدولة المدنية الحديثة من أجل الاستفادة منها ودمجها في المنظومة الإعلامية خاصة في الدول الناشئة التي تسعى إلى ترسيخ الديمقراطية في أنظمتها، وترسيخ قيم الدولة الحديثة في مجتمعاتها ومنها الدول العربية التي تطمح إلى الاستقرار وترسيخ المشاركة الشعبية ومنح الإعلام مزيدا من الحرية في المسائلة وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد التي تتميز بها المجتمعات الحديثة.

وتم تقسيم هذه الدراسة عددا من المحاور وهي:

أولا: الديمقراطية في الدولة المدنية الحديثة

ثانيا: المجتمع المدني وتحديث المجتمع

ثالثا: القيم المدنية في الدولة المدنية الحديثة

رابعا: الإعلام ودوره في تحديث المجتمع

---

* باحث دكتوراه

** الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام – جامعة القاهرة.

لقد مرت عملية التحول الديمقراطي نحو بناء دولة مدنية حديثة تتخللها منعطفات ومراحل من التغيير والتعديل للمؤسسات التي ترتكز عليها الدولة عبر دمقرطة الحياة السياسية وهذه مستويات ومحطات تتشابه به تلك الدول المتقدمة في مسيرتها نحو بناء دولا حديثة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تختلف عن دولا في انحاء مختلفة من العالم مرت في النهج التدريجي والانتقال من الديمقراطية المقيدة إلي الديمقراطية الكاملة وهي سمة مماثلة للديمقراطيات الناشئة. (1)

وتعد معظم الدول المتقدمة اقتصاديا هي دول مدنية حديثة ديمقراطية، وتتسم بالاستقرار السياسي والاقتصادي وتحقيق الرفاهية لمواطنيها، صحيح أن هذه الدول واجهت تحديات ومنعطفات وأزمات اقتصادية لكنها أثبتت وقوفها إلي جانب مواطنيها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية الآونة الأخيرة تعرض القطاع الخاص لعاصفة مالية وإفلاس المالية في 2008، وأعلن عن سقوط ليمان Lehnann حيث قامت الحكومة الأمريكية بمعالجة ذلك بقيمة 700مليار دولار فقد تلقت البنوك دعما على شكل ضمانات وقروض لكن مع شراء جزء كبير من الأسهم مما يؤدي إلي التأميم الجزئي مع فرض شروط وقيود تتعلق بالأجور المرتفعة، فمثلا جنرال موتورز أكبر منتج للسيارات في العالم فقد تلقت 19مليار دولار من الحكومة الأمريكية واشترت70% من أسهمها بـ 50 مليار دولار، وهذا الأمر مماثل مع الحكومات الأوروبية حين تعترضها الأزمات فتقف بجانب مواطنيها،(1) فالدولة الحديثة من أهم مهامها استباق الصراعات وأن يكون الحكام بمسافة قريبة من المواطنين وواقعهم المعيش، وكذا معرفة المشاعر الاستيائية للمواطنين نحو بعض القضايا وحل مشاكلهم واحترام الرأي العام، وكذلك معالجة الصراعات سواء كانت تهديدات خارجية أو انشقاقات داخلية قد تسبب تمزق المجتمع وتخرج عن سيطرة الدولة.(2)

فإذا كانت وظيفة الدولة التقليدية الدفاع عن أراضيها ضد الأعداء وتنفيذ القوانين وحماية الملكية الخاصة، وضمان وجود بنية تحتية قوية وبيئة اتصالات آمنة، لكن الدولة الحديثة في أوروبا وأمريكا فقد أوكلت إليها مهام عديدة حيث بدأت الدولة تساهم في مسئولية الحفاظ على النمو الاقتصادي ونوعية الحياة لجميع مواطنيها في كل مراحل الحياة بدأ من تنظيم الاستنساخ البيولوجية البشرية، الاشراف على تربية الأطفال، ورقابة صارمة على العملية التعليمية، وتهيئة ظروف العمل بشكل عام، وضمان معاشات التقاعد والرعاية الصحية وسلامات الحياة اليومية ومساعدة الفقراء

وتنظيم وقت الفراغ، وحتى ضمان دفن الموتى.(3) وهناك مهام للدولة الحديثة منها حماية السوق من الضعف أو الركود وذلك من خلال التدخل في انتاج السلع وإعادة توزيع الدخل، كما أن تستثمر الدولة في قطاعات ذات مخاطر عالية مثل البحوث، والبنية التحتية، المشاريع العملاقة، وضمان نمو اقتصادي متوازن للحفاظ على السلم الاجتماعي لكن هذا التدخل لا يكون أخذ العملية برمتها وإنما شريكا فاعلا وكذلك أخذ الآليات للأشراف على السوق سواء من المستهلكين والمنتجين واندماج الشركات والقطاعات المختلفة، ومكافحة الاحتكار والحفاظ على أمن المواطن من الهجمات الالكترونية من خلال الاشراف على الاتصالات التقليدية والالكترونية والبنوك والتأمين ووسائل الإعلام للحفاظ عليها من الهجمات العدائية الإلكترونية، وكذلك تنظيم الفضاء الجوي والبري والبحري للموارد الطبيعية.(4) وهنا يمكن لنا سرد أهم المرتكزات التي تقوم عليه الدولة المدنية وهي:

أ- الديمقراطية

منذ الثورات البرجوازية في القرن الثامن عشر وعمليات التحولات السياسية للدولة الحديثة مستمرة، ويصنف صموئيل هنتغتون Samuel Huntingoton مراحل الديمقراطية بثلاث موجات الأولى وتبدا 1828، حيث بدأ التوسع الديمقراطي في العالم بالتزامن مع الانتخاب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، أما الموجة الثانية مع انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية واندماج مجموع من دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول التي حصلت على الاستقلال حديثا لكن عام 1962، حدثت موجه ارتدادية مع قيام حكم عسكري أو نظام الحزب الواحد، ثم بدأت الموجة الثالثة عام 1974، حيث ازداد عدد الدول الديمقراطية ليصل إلى أربعين دولة ديمقراطية، تأتي بعدها الموجة الرابعة مع سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية وانتشر التوجه الديمقراطي انطلاقا من أوروبا الغربية وإلى أمريكا اللاتينية ومن ثم إلي آسيا وبصورة مفاجئة أصبحت 20%من دول العالم ديمقراطية بحلول عام 1994م،(5) فالديمقراطية في تلك الدول تطورت تدريجي حتى تجاوزت العقبات للانتقال من الديمقراطية المقيدة إلي الديمقراطية الكاملة فمثلا الصراع حول الرق ظل في قلب النظام السياسي الأمريكي يحمل تناقض أيديولوجي وكذلك المواطنة في دستور 1778، الذي اعطي البيض فقط حق التصويت فقط والذكور حق التملك واستثنى الأفارقه والنساء من البيض ولم يتم المساواة إلا في فترة متأخرة 1965، حيث أصبحت الحقوق المدنية كاملة لجميع الأمريكيين،(6) وهذه التجربة الأمريكية

فـي تحولهـا الـديمقراطي مقارنـة مـع دول الديمقراطيـة الليبراليـة المتقدمـة نجـد نفس الآليات والنهج التدريجي، فالديمقراطية السويسرية وفيدراليتها انتشرت الديمقراطية في ولاياتها بدرجات متفاوتة إذ لم يسمح للإناث بالتصويت إلا في التعديل الدستوري 1971، كما لم يجتمع البرلمان تحت قبة واحده إلا في عام 1990، حيث أصبحت سويسرا دولة ديمقراطية كاملة،(7) ولعبت الاحتجاجات دورا فاعلا في بعض الدول وخاصة المتجانسة ثقافيا وظهرت عدة مميزات وهي علميات التحولات الديمقراطية نتيجة التفاعلات بين السياسيين والحركات المدنية، الطابع التفاوضي أحيانا بشكل منتظم والذي نجح في اسبانيا وبعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وكذا تايوان ، كما لعب المجتمع المدني دورا مهما من خلال الضغط الشعبي لتحقيق التغيير الديمقراطي،(8) وقد ترسخت معالم وصفات للديمقراطية أثناء تطورها من أهمها:(9)

- أن لكل فرد حق التصويت ولا يحرم من ذلك إلا بحجة دامغة.
- أن تكون الانتخابات دورية في فترة (3- 5 سنوات)، دون تأجيل وتكون حرة تتضمن سرية عملية التصويت وضمان لكل شخص حق الترشح.
- أن يكون هناك تعددية حزبية، أما ديمقراطية الحزب الواحد فهي غير موثوق فيها.
- حرية التعبير لكل شخص وضمان ذلك في التعبير والاتحاد مع الآخرين.
- لا بد من توفر ضوابط وقيود وتوازنات من أجل تجنب خطر الاستبداد الأغلبية أو الأقلية أو تركز السلطة في يد شخص واحد.

وتعد الديمقراطيات الليبرالية في معظم أنحاء العالم مرتكزة على مجتمع ديمقراطي قوي وحيوي، وتنتشر فيها مبادئ سياسية ترتكز على مجتمع مدني خاصة مع تراجع الدولة عن بعض الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها الدولة كالرعاية الاجتماعية،(10)

فالاهتمام بالمجتمع المدني باعتباره حافزا مهما لممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد، وتعد الأنشطة المجتمعية الديمقراطية وسيلة فاعلة ضد الأنظمة الاستبدادية، ففي أوروبا الشرقية كان لدمقرطة المجتمع المدني دورا مهما في التحول السياسي واعتبر محفزا للديمقراطية،(11) وتعد التجربة في جنوب أفريقيا نموذجا في عملية التحول

السياسي من نظام قمعي استبدادي إلي ديمقراطية ليبرالية حديثة، فقد أجرت جنوب أفريقيا عملية هيكلية وذلك للمنظومة الأمنية وتعديلات للتشريعات القمعية وتأسيس مناخ سياسي تعددي يتيح المشاركة في المجال العام، وحرية الاحتجاجات والتظاهر، وتبين أن توفير البيئة الأمنية الآمنة كان لها تأثير إيجابي على نمو أنشطة المجتمع المدني الذي تتطلبه بناء الدولة الحديثة.(12) ولكن ما هو الحد الأدنى الذي تتطلبه الدولة لتكون ديمقراطية، يري راسيبورسكي Raciborski (2011)، أن الانتخابات الحرة والنزيهة تعد أولى متطلبات بناء الدولة الديمقراطية وهذا يأتي نتيجة تطور النظام السياسي حيث يكون هناك حد أدني من الكفاءة والمهارات السياسية للسماح باختيار الأفضل، أما المتطلب الثاني هو تأثير المواطنين المباشر على سياسية الدولة بحيث يكون نفوذهم فعالا، سواء بالتصويت أو المبادرات الشعبية من مقترحات تشريعية تعديل بعض القوانين التي تلبي فئة عريضة من الجماهير وهذه ما تسمى بالديمقراطية المباشرة التي اصبحت تمارس في بعض الدول المتقدمة،(13) لذلك تسعى المنظومة السياسية الحديثة لرفض كل أشكال العنف البدائي لتحل محله أساليب تعبير مجسدة في مؤسسات وآليات محددة من ورقة الاقتراع ، اللجوء للرأي العام، اللجوء للمحاكم، لذلك فإن أي خرق للحكام أو أي فاعل سياسي آخر للقواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين السلطات العامة وبخاصة انتقال الصلاحيات فيما بينها يشكل فئة ثالثة تؤدي إلى عدم استقرار المنظومة كلها،(14) وهذا الاختلال جعل عددا من الديمقراطيات تنهار وتتراجع مثل باكستان التي دامت فيها الديمقراطية خمسين عاما لكن الفساد الذي عطل العدالة وحكم القانون وحدثت انقسامات اثنية وعرقية مما أعاد الحكم العسكري مجددا، أما في تركيا فقد عادت الديمقراطية بعد انسحاب الجيش الذي انقلب على الديمقراطية ولكن الأمر يختلف في السودان وروسيا وغيرها حيث انهارت الديمقراطية، وفي احصائية 2007، من 141دولة ديمقراطية تراجع 12دولة عن الديمقراطية وانهارت بالكلية في 8 دول، ويرجع ذلك لتضخم الفساد والقطاعات المتضخمة خاصة تلك التي تعتمد على النفط، واحتكار السلطة من قبل نخبة وخلق عدم المساواة وعدم قدرة هذه الدول على خلق قطاعات صناعية وخدماتية لاقتصاد اكثر توازنا.(15)

ب :المجتمع المدني ودوره في استقرار الدولة المدنية

يتطلب وجود المجتمع المدني دولة ديموقراطية ليبرالية قوية تحمي أنشطته فحرية التعبير وتكوين الجمعيات وحق التجمع والاحتشاد والمشاركة في النشاط العام، مما

يعني أنه قوة تضاهي الدولة، فالمجتمع المدني يعمل في ظل دولة حديثة وممارسة ديمقراطية فعلية،(16) ويرجع مفهوم المجتمع المدني إلي الفلسفة السياسية الغربية عبر مفكريها مثل هوبز Hobbes، ولوك Lock وهيغل Hegel وماركس Marx وغرامشي Gramsci وغيرهم ، وقد ظل يطلق المجتمع المدني على الجمعيات السياسية ذات النظام المؤسسي التي يكتسبها أعضاء المجتمع المدني في دورهم في تحقيق الأهداف عبر النظام السلمي من أجل الحكم الرشيد،(17) فالمجتمع المدني لا يتم التعامل مع المسائل الفردية الخاصة كما لا ينبغي ربطه بالقطاع العام للدولة لأنه يجب أن يكون منفصلا عن الدولة بشكل واضح ويعرفه براتون Bratton بأنه حياة الجمعيات بعيدا عن نطاق الدولة حتى يكون بعيدا عن تسيس المجتمع، فالمجتمع المدني له إطار قانوني يحدد العلاقة بين المنظمات الطوعية والدولة بطريقة تضمن استقلالها، أما الإطار الآخر تحديد الفاعلين في المجال الاجتماعي والأهداف التي تسعي إلي تحقيقها من خلال أنشطتها المدنية،(18) فاحترام الضوابط والفضائل المدنية التي تجعل من تلك الحرية ممكنة من خلال مطالب المجتمع المدني للدولة في احترام حماية حقوق الأفراد والتسامح والاحترام المتبادل الذي يساعد على استمرار الالتزام بالحرية.(19)

فالمجتمع المدني يعتبر جدار الحماية للمواطنين ضد الاستبداد السياسي حيث يعزز المواطنة والحريات الفردية كحرية التعبير والفكر والدين والحق في تأسيس المنظمات والجمعيات وهذه كلها تمثل أساسيات من الحقوق السياسية والمدنية التي تتمخض عنها المشاركة السياسية التي تعد جوهر المواطنة،(20) وإذا كانت هذه المواطنة سابقا تترتب على الانتماء العضوي للغة مشتركة أو ثقافة، إيمان بأصل مشترك، تأريخ مشترك، فالمواطنة اليوم تطورت لتصبح معبرة عن المشاركة في الشؤون العامة، وحق الاقتراع والمشاركة في الانتخابات التشريعية، ومحققة للمساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية وهذه تشكل أركان المجتمع المدني.(21)

لكن المجتمع المدني في المفهوم الشعبي يشمل جمعيات الفلاحين والجمعيات النسائية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية وجماعات الضغط ومنظمات حقوق الإنسان وجماعات البيئة وغيرها، فإن ذلك يعني تلك المؤسسات التي تكون وسيطة بين المجتمع والدولة بل إن البعض يحاول أن يضم إلي المجتمع المدني بعض الأشكال مثل مجموعات الأعمال أو القوات التي تمثل خطرا على المجتمع وتهدد استقراره خاصة عندما تتشكل وتدرب تدريبا شبه عسكريا كالمليشيات، وبارونات المخدرات

وتجار السلاح والمؤسسات الدينية، كد كلوكس كلان، والجماعات الإرهابية، كما يتم ضم شبكات تقليدية مثل القبيلة والأعراق المختلفة، وجمعيات الطبقية في الهند والطوائف ذات النزعات العرقية أو الدنية، فهذه كلها في حقيقة الأمر خارج المجتمع المدني،(22) ولعل النموذج الأمريكي للمجتمع المدني نموذجا فريدا فقد نشأت الحقوق المدنية تلقائية بعيدا عن رعاية الدولة وغيابها عن الحياة الاقتصادية حيث نمى التنظيم المدني ذاتيا وهذا ما يميز المجتمع المدني الحديث.(23) فقد نشأ المجتمع المدني في سياق الدولة الحديثة مستلهما النظام المؤسسي والتعاون المجتمعي، والذي يختلف من مجتمع إلي آخر، فقد يتصادم مع بعض الثقافات المتأصلة حتى وإن كانت ديمقراطية ناهيك عن الدول غير الديمقراطية الذي يستحيل أن ينمو فيها مما يعني أن وجوده في مثل هذه الدول قد يزعزع استقراها، ففي دول أمريكا اللاتينية حظيت الإصلاحات السياسية النيوليبرالية اهتماما دوليا بتوفير الموارد المالية مما أدى إلي نمو المجتمع المدني وكان له تأثير في إيجاد التشريعات والمشاركة في الإصلاحات السياسية الليبرالية الجديدة، وبالرغم من ذلك وجدت أصوات معارضة باعتبار ذلك تهديدا للأسس الثقافية الأصلية وهذا ما أدى إلي نشوء مجتمع أهلي وحركات اجتماعية للحفاظ على الهوية ومستندة على أيديولوجية عرقية وطبقية ودينية، وإن كانت تماثل هذه الحركات في أمريكا الشمالية لكن هذه الأخيرة ما بعد المادية وتقوم على حقوق الإنسان، لكن مجتمعات بعض الدول اللاتينية لا يزال الفقر والعوز المادي والاستغلال يجعل هذه الحركات مزعزعة للاستقرار، وتشكل الحالة في بوليفيا مثالا للعنف حيث أصبحت مؤسسات المجتمع المدني وكرا للعنف لانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تستخدم العنف في تحقيق مطالبها، وهذا الأمر لا يختلف في كولومبيا كاوكا وغونتميلا حيث أصبح الصراع يتأجج بين الحركات العرقية واللغوية رغم أنها تأخذ شكلا من أشكال المجتمع المدني التقليدي الذي يشكل عائقا أمام نمو مجتمع مدني حقيقي.(24)

فمثلا نموذج المجتمع المدني في أكبر دولة ديمقراطية من حيث عدد السكان الهند باعتبارها ديمقراطية ناشئة يرى سيجيت Sujit (2005)، أن وجود المجتمع المدني في الهند مثلا حيث أن الناس لا تنظم إلي القواعد الأساسية المدنية نتيجة مشاكل قائمة في التعليم حيث تصل الأمية في بعض المناطق 80% لا يجيدون كتابة اسمائهم خاصة بين النساء، وهنا لا بد أولا من معالجة المشاكل الاجتماعية من جهد طوعي ومنظم على المستوى البعيد وهذا ما تفتقر إليه المنظمات المدنية التي تهتم بأنشطة محددة ولا تساهم في تحسين القطاعات المحرومة والمهمشة.(25) ومع أن البعض

يعتقد أن الاستعمار البريطاني كان له أثر في تجذر القواعد الديمقراطية في الهند فقد اعتنقت النخبة الهندية القيم الليبرالية وولدت حركات الاستقلال زعماء ذات مزاج ديمقراطي رائع حيث حدثت اصلاحات دستورية مختلفة، ساعدت وسائل الإعلام فيه بشكل ايجابي في كشف مستويات عالية من الفساد وعن حالة اليأس والانتحار بين الفقراء المثقلين بالديون في الهند وكان للمجتمع المدني دورا مهما في مواجهة تلك التحديات.(26)

وفي المقابل دولة مثل سنغافورة ذات التقدم الاقتصادي المتسارع ومن أعلى مستويات دخل الفرد في العالم ومتربعة في المراتب الأولى في مؤشرات السياسية الخارجية والعولمة، وحرية التنافسية في المنتدى الاقتصادي العالمي، والقدرة على التنافس العالمي، ومع هذا نجد أن حقوق الأنسان وحرية والتعبير ووسائل الإعلام تأتي سنغافورة ضمن التصنيفات المتدنية حسب تقارير المنظمات الدولة،(27) مما يعني أن المؤسسات المدنية لابد أن تكون قادرة على فرض وجودها ولو بشكل تدريجي وهنا نجد أن بعضها لاتحضى باهتمام مجتمعي وتصبح مجرد تطورات هشة في المجتمع المدني، فالمنظمات المدنية في أمريكا كان لها دور في عملية الدمج المجتمعي، بينما التنظيمات المدنية الأوروبية في نشأتها اعتمدت على روابط حرفية ومهنية وطبقية لها على إعادة انتاج ذاتها ماديا أمام الدولة، وهذا أقرب إلى المنظمات الأهلية العربية التقليدية والأوقاف العائلية والطائفية منها إلى منظمات المجتمع المدني.(28) وهنا نموذج آخر ففي اليابان رغم تعددية مؤسسات المجتمع المدني فيها وتمارس أنشطتها باستقلالية عن البيروقراطية التي تتسم بها الدولة التنموية اليابانية لكن تأثيرها على السياسية الحكومية ضعيفة فهناك عزله سياسية حيث الأحزاب لا تلتفت إليها أو حتى إقامة علاقات معها، كما أن مجموعات الصناعيين والمنتجين يفضلون لأنفسهم العزلة السياسية، أي مع تعدد المجتمع المدني وتنوعه لكن تأثيره ضعيف مقارنة بالمجتمع المدني في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تغيرت المعادلة تدريجيا فمع انتخابات 2004عمل الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني على إعادة صياغة علاقة المجتمع المدني بالمكون السياسي وأجرى تعديلات على النظام الرقابي لمنظمات المجتمع المدني غير الربحية واستطاع من جمع الأصوات لصالحه،(29) ويمكن القول أن دولة جنوب أفريقيا حين عملت على توفير التشريعات والقوانين المنظمة للمجتمع المدني أسوة بالدول الحديثة لتيسير عمل هذه المنظمات والحركات والجمعيات وغيرها بحيث يتم الاعتراف به رسميا من خلال التسجيل الطوعي لتلك المنظمات غير الحكومية، كما تطلب توفير نظام محاسبي دقيق لعمل

هذه المنظمات لتتمكن الحكومة من التدقيق في البيانات المحاسبية للبيئة المالية لهذه المنظمات بحيث تكون قابلة للاستدامة وسنت تشريعات جديدة سمحت بالتدفق الموارد المالية وإعفاء مؤسسات المجتمع المدني من الضرائب وتشجيع ثقافة الأعمال الخيرية فتطوير المنظومة التشريعية وفر بيئة مالية وقانونية وسياسية عملت على توطيد العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني مما أثمر على معالجة التهميش والإقصاء ودفع بالعملية التنموية في تقديم الخدمات للمناطق المتضررة.(30)

فالتدخل الحكومي الإيجابي يعزز من نمو المجتمع المدني وخاصة في إيجاد التشريعات والتعاون المشترك، فمثلا تدخل الحزب الحاكم في اليابان مؤخرا متجردا من البيروقراطية والعزلة السياسية التي تتسم به الدولة التنموية كان ذلك لصالح التحول في المجتمع المدني فهذا التوجه نحو الإصلاح التشريعي جعل المنظمات أكثرا استقلالا ونشاطا في بيئة دولية مشجعة وأصبحت لها القدرة على المشاركة في القضايا السياسية والتأثير فيها مع تعززيها العلاقات مع الأحزاب السياسية.(31)

ويعتبر البعض المجتمع المدني هو رأس المال الاجتماعي الذي يمثل الموارد الفعلية والرمزية للفرد أو المجموعة من خلال شبكات العلاقات الاجتماعية فهناك علاقة وثيقة بين رأس المال الاجتماعي ورأس المال الثقافي، والتي يمكن تحويل كليهما إلي رأس مال اقتصادي أو انتاجي حيث يحول رأس المال الاجتماعي إلي غايات اقتصادية وسياسية وجها لوجه مع الدولة باعتبار المجتمع المدني مستقلا عن الدولة.(32) وفي المقابل يرى بعض النقاد للمجتمع المدني بعدم استقلاليته وباعتباره مجال لاستغلال العمال وأنه لا يوجد مجال منفصل للعمل يسمح لهم بالتطور التام لقدراتهم ويعتبر نيتشه Netsheh المجتمع المدني تشجيعا لعقلية القطيع ولا يوجد مجال منفصل حقيقي يسمح بحق الطبقة الأسمى بخلق قيم ترقى بالحياة وهذا ما أكد عليه ماركس Marx،(33) ويرى بعض الباحثين أن استبدادا حديثا حيث يعود نتيجة الاهتمام بالجماعات الأهلية الأولى المحافظة والتقليدية، أي انعاش الانتماءات الجهوية والاثنية والطائفية، وهناك قضية الدين حيث هناك إعادة الجماعة كأمة دينية في الشرق أو قومية متطرفة في الغرب ودعوة الدولة للحفاظ على تلك وهذه وسيلة فاشلة للحداثة ولا تجسد منظمات المجتمع المدني،(34) ولعل الشراكة بين الشباب والإسلامين في اسقاط الأنظمة الاستبدادية العربية أثناء الثورات العربية لم تترجم في النتائج السياسية بعد الثورة فقد انفرد فريق بالسلطة دون آخر وهو انفراد باسم الشرعية الديمقراطية فيما كانت بحاجة إلى قيام سلطة وطنية ائتلافية من قوى الثورة

كافة لا يقص فيها أحد باسم الديمقراطية،(35) وبالنسبة للمجتمع المدني في الوطن العربي لا تجسد المنظمات غير الحكومية صيغة عربية محضة في مجتمع قيد البناء فردت الفعل الثقافي المباشر على انتشارها في مرحلة انسداد البدائل السياسية كانت نواة المجتمع المدني، ويعارض هذا التوجه الاتحاد الشكلي للمجتمع المدني بالرأي بالقائل إن ازدياد استخدام المثقفين العرب لمفهوم المجتمع المدني راجع إلي الحاجة في وضع أداة أيديولوجية جديدة في مواجهة الخطاب الإسلامي إذا فالهدف ليس فهما لآليات تطور المجتمع المدني وإنما أداة للحد من المد الإسلامي.(36)

وفي هذا القضية يرى البعض أن الحركات الإسلامية يمكن أن تلعب دورا ديمقراطيا شبيه بالدور الذي لعبته الكنيسة البروتستانتية في المجال الثقافي في أوروبا فالحركات الإسلامية قد تعمل على دمقرطة الحياة السياسية العربية ولكن ليس من دورها الثقافي أو الأخلاقي وإنما من خلال العملية التقليدية للمأسسة وتطوير بنى ومصالح سياسية جزئية عند بعض قوى إسلامية حزبية في مرحلة الاصلاحات الديمقراطية التي تقوم بها الدولة،(37) لكن هناك معارضة لهذا الطرح إذ يعتبر أن بعض الحركات الإسلامية قد تحتكر تفسير الإسلام وفق رؤيتها التحكمية ويمكن أن تصبح مستبدة باسم الإسلام وكبت المعارضة لها،(38) وهناك رأيا آخر يرى أن الحركات الإسلامية قد تكون قوة معادية للدولة وذلك في سعيها لتحويل الإسلام إلى أيديولوجية الدولة أو في معارضة الدولة لكن بشارة يرى أن الأمر المعلن للحركات الإسلامية هو السيطرة على الدولة ولا يتفق مع قيام الحركات بمعادة الدولة، وأن المجتمع المدني خارج الدولة هو مسرح التغيير وهذا خيار يفتقر إلى علاقة ناضجة مع الواقع المركب وبالتالي لايمكن استيراد المجتمع المدني من الغرب، أما الاعتراف بوجود مؤسسات جمعية خارج الحداثة هي كذلك وهم لايمكن ان ينمو في ظل الأفكار التقليدية.(39)

جـ ـ حقوق الإنسان في الدولة المدنية

أن المجتمع المدني يركز على احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وحرية وسائل الإعلام باعتبارها من أهم الركائز التي تستند عليها الدولة المدنية، وحقوق الإنسان يحصرها أنشوردAnshord في الحق في الحياة وحرية التعبير وحرية امتلاك الممتلكات المكتسبة على نحو شرعي، وحرية الحركة وحرية الاعتقاد بحث لا تنتهك أي منها وعلى الدولة ضمان دمج هذه الحقوق في قوانينها وتعزيز ممارستها،(40) ومع إعلان الأمم المتحدة للمواد التي تشير إلي حقوق الإنسان في المواد (13-16-18-17-19-20-6-9-11) فإن الدين الإسلامي كان داعما لحقوق الإنسان في

المساواة في الحقوق المدنية والسياسية فالناس سواسية كأسنان المشط، فأيد النظام الإسلام قاعدة المساواة والتكافؤ في الدولة وضمن حق الحياة وحرمة النفس والعرض والكرامة والعقيدة لا فرق بين المسلم غير المسلم ومقولة عمر بن الخطاب الشهيرة "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرار" وهذا المبدأ الذي انطلق منه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،(41) والعبرة هنا في عملية التطبيق لهذه الحقوق باعتبارها هوية ثقافية فإذا كانت الأنظمة الشمولية تنص في دساتيرها على الديمقراطية وحقوق الإنسان لكنها في نفس الوقت تناقض تلك النصوص القانونية وتعمل على تدميرها لصالح القائد فالأنظمة الشمولية تنظم ارهابا أيديولوجيا وبوليسيا على المجتمع ليس لصالح الدولة وإنما الحركة التي تلغي الأحزاب والحزب الواحد في بوتقة الحركة الجماهيرية.(42) وكذلك فأن الديمقراطيات الزائفة تكون فيها المساءلة ضعيفة فالبرلمان والهيئات المناهضة للفساد فهي مؤسسات موجودة على الورق لكنها لا تعمل بشكل فعال للحد من الفساد، وكذلك فإن القضاء العادل يضمن شفافية المؤسسات الديمقراطية في الدولة وكي لا تكون القوانين مجرد حبر على ورق فالإصلاحات الحقيقة تتطلب تنفيذ القوانين لتصبح سدا منيعا أمام الصراع على المصالح وأمام متطلبات مسئولي الشعب الذين تكون أموالهم الشخصية وعلاقتهم واضحة بشكل شفاف.(43)

وحين توفر الدولة المناخ الديمقراطي بشكل جزئي فهذا لا يعني أنها أصبحت دولة مدنية وتحترم حقوق الإنسان مهما بلغت حياة الرفاهية التي تتسم فيها الحياة في تلك الدولة، ففي سنغافورة أكدت تقارير منظمة العفو الدولية ومنظمة صحفيين بلا حدود وفريدم هاوس اعتبرت أن سنغافورة دولة محدودة الحريات المدنية خلال تقاريرها من 1998- 2003وهذا ينعكس على الاستثمار الأجنبي، والاستقرار السياسي حيث يتم التشهير ضد المعارضة بالدعاوي المدنية من قبل الحزب الحاكم الذي ينفي هذه الادعاءات من قبل المنظمات الدولية،(44) في المقابل قد يؤدي العمل في الحركات الاجتماعية إلى استجابة للتحول الديمقراطي في المجتمع وانخراط الأحرار والديمقراطيين في مظهر العولمة، وهنا تكون العلاقة بين المجتمع المدني والمنظمات الدولية وثيقة وتمثل رافعة للاقتصاد والاستثمار وهي كذلك مع الدولة التي تنطلق منها وفق ما يتيحه النظام الديمقراطي.(45)

د ـ التعايش في الدولة المدنية

النظام داخل المجتمع هو حاله من التناغم والسلم الاجتماعي بين الأفراد وهذا ما يسمى النظام التلقائي الذي يحافظ على دورات عجلة المجتمع دون الحاجة إلى اصدار الأوامر من المركز، مع إيمان الفرد داخل المجتمع بعدم تدخله في السلوكيات أو الأفعال التي لا يتفق معها، لذلك فالعيش في مجتمع تعددي متنوع من الضروري احترام حقوق الأفراد وحريتهم في حياتهم كما يريدون وعدم استخدام العنف في تسوية النزعات، لكن لا يعني هذا عدم انتقاد سلوك الآخرين الأخلاقي لمن يختلف معهم، فمن التواضع قيمة تقبل البشر من الأخطاء وهذا يكون مصحوبا بالبحث عن الحقيقة وازدراء من يرفضون السماح بنقد أفكارهم وسلوكياتهم،(46) فقد قامت الدولة الإسلامية على التعددية الدينية والفكرية حيث لكل دين أنصاره لهم الحق في ممارسة شعائرهم وضمان حقوقهم وبذلك كان التعايش مع الآخرين له أثر كبيرا في انتشار الإسلام في مختلف البلدان في الشرق والغرب فقد أكد الرسول صلى الله عليه وسلم على احترام الأخوة الوطنية بقوله "أنا شهيد أن العباد كلهم أخوة" وتحذيره صلى الله علية وسلم من انتقاص غير المسلم فيما روى عنه " من ظلم معاهدا أو انتقص حقه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس منه فأنا حجيجه يوم القيامة"(47) وقد رسخت الثقافة السياسية الديمقراطية في الوعي للإنسان المعاصر على أساس الاعتدال والتوافق والتعاون والتفاوض، وفي بلد ديمقراطي نابض بالحياة قد يكون الناس فيه لديهم معتقدات واختيارات ولكن ستكون لديهم أيضا اختلافات قوية في الرأي عليهم حلها بطريقة ودية ، وأن الديمقراطية نظام صراع منتظم بين المصالح والطموحات المتنافسة ولا يمكنها العيش إلا بفض خلافات هذا الصراع بطريقة سلمية وقانونية وهذا يحتاج إلى واقعية ومرونة ويتطلب ذلك قبول الاختلافات السياسية والاثنية والعرقية للالتزام بالديمقراطية،(48) فالاحترام المتبادل فضيلة مدنية لها دور محوري في الفكر الليبرالي بحيث يصبح الاحترام المتبادل وسيلة لتأمين الحقوق السياسية، والفضائل المدنية مثل الامتنان والعرفان بالجميل والعدالة التي تدعم التعاون الأخلاقي و التعايش المشترك.(49)

س ـ القيم الأساسية التي تستند عليها الدولة المدنية

في الدولة المدنية الحديثة هناك قيم أساسية تتفرع عديدا من القيم التي تمثل قيما مشتركة في الدول المتقدمة لتعبر عن أيديولوجية تمارسها الشعوب لتنعم بالاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي، ولعل أهم تلك القيم لقيام دولة مدنية حديثة هي(50):

ـ مؤسسات قانونية راسخة : وهذه أهم جزء أساسي لبناء الدولة المدنية الحديثة فهي تتضمن القواعد العامة التي تضمن العلاقات الاجتماعية احتياطيا مع ضمان القسرية المركزية على أطراف الإقليم، ووفقا للقانون سينتج مساواة في تطبيق حقوق المواطنين وهذه إحدى المبادئ الأساسية لنظام ديمقراطي ليبرالي أي قيمة العدل والمساواة .

ــ البيروقراطية: وهي جزء أساسي للدولة الحديثة لأنها تجعل أجهزة الدولة تعمل بشكل دقيق ومنتظم، وتخلق قوة قادرة على تطبيق القواعد العامة تنبثق من شرعية المؤسسات القانونية في جميع أنحاء الإقليم مع التركيز على اختصاصها.

الأيديولوجية : وهي عنصر أساسي في الدولة الحديثة وتشمل الخطاب الرسمي والممارسات التي تضفي الشرعية على مؤسسات الدولة، وهنا لا بد من إعطاء عامل الأيديولوجيا قدرا متوازنا كي يعزز قوة الدولة ولا يضعفها، وممارستها المشروعة تعد من القوة والسلطة، هذه الأبعاد الأساسية للدولة الحديثة متصلة بالدولة الديمقراطية الليبرالية حيث يتمتع كل الأفراد بالحقوق المتساوية والواجبات والالتزامات مما يعني أن ممارسة الأفراد مقيدة التي تقننها ممارسة الديمقراطية، وهناك قيم أساسية عديدة للدولة المدنية ولعل أهمها:

المواطنة : هي من أهم قيم الدولة المدنية وهي تعني نيل الحقوق السياسية والمدنية كاملة لكل فرد في المجتمع، وهذه القيمة لم تصل إليها المجتمعات المتقدمة إلا بعد نضال دام قرون، والمواطنة في العالم الإسلامي المعاصر ليست فكرة جديدة مقارنة بالدول الغربية التي بدأ تداولها في القرن التاسع عشر، لذلك برزت مخاوف من مفهوم المواطنة باعتبار النظام الاجتماعي يستمد مبادئه وقيمه وكذا الالتزامات والواجبات من الشريعة الإسلامية سواء كان للفرد أو الجماعات، لذا فحقوق المواطن محددة وأنها تعد إشكالية ثقافية، رغم أن من مبادئ الإسلام السامية في عصره الذهبي حيث سمى بالمواطنة الإنسانية والأممية أو العالمية وهي أشمل حيث أكد بقوله تعالى " ولقد كرمنا بني آدم "الإسراء الآية 70" فالمواطنة في مستواها الثاني تعني الوحدة الوطنية وهي أن يعيش الفرد في نطاق دولة تعددية سواء في الدين أو الجنس أو الدين أو العرق أو القومية والجهوية وغير ذلك من التمايز البشري وضمان سلامة النفس والمال والعرض أما المواطنة الدينية في تأتي في الأخير وهو اكتساب الفرد لحق الحماية الإسلامية.(51) وأما الأمر الثاني هو المنافسة المتعلق بالمواطنة ومدى استجابة الدولة لمطالب الجماعات الحقوقية والمساءلة في الحكم، أما الأمر الثالث

مدى قيام الحكومة الاستبدادية بحماية المؤسسات المهتمة بحقوق المواطنين من القضاء والمجتمع المدني، لذلك فإشكالية الشرق الأوسط هي ان حقوق المواطنة تكون مشروطه في ممارسات الحقوق الأساسية والقيود المفروضة.(52)

الحرية : وهي تعني حرية الفرد في تصرفاته واختياراته دون تدخل من الآخرين وحق الفرد في اختيار طريقة حياته مالم تتعارض مع حرية الآخرين، وتضمن الحكومة حماية الحرية، كما أن ليس هناك تعارض بين الحرية والنظام والمصلحة العامة أو مصالح الآخرين ومن ثمارها نمو المعرفة واستعداد جميع الأفراد في التفكير والحديث والتصرف بطرق قد نرفضها، وقد يكون الآخر محقا بالفعل أو يمكن تحسين أراءنا الشخصية ومحاولة فهم الآخرين أو امكانية تغيير الآخر عن طريق اقناعه بخطأ طريقته،(53) فالحرية مرتبطة باستقلال الذات ويصبح الناس قادرين على تأمل ذواتهم كأفراد يملكون حريتهم تمكنهم من صنع أحكامهم الخاصة وإدراكهم لمصالحهم وحاجاتهم.(54) وهناك وسائل أخرى يمارس المواطن حريته مثل حرية الصحافة والتعبير عبر وسائل الإعلام المختلفة.

سيادة القانون : تعنى وجود قانون أسمى بحيث يجب على القوانين ـ التشريعات ـ أن تتبعه ويمكن قياس التشريعات والنظم الحكومية في ضوء مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تعرف بالقانون الطبيعي، فمن مبادئ سيادة القانون، المساواة أما القانون، العدالة الطبيعية والقواعد العامة والمجردة، واستقلال النظام القضائي، فالمجتمع الحر يكون جميع أفراده متساوان أمام القضاء بما فيهم الحكام.(55)

التظاهر والاحتجاجات السلمية : ومعنى التظاهر التأكيد الجماعي على فعل سياسي متحرر بشكل أو بآخر من مراقبة سلطة الدولة سواء كانت عفوية أو منظمة الأقنية المؤسساتية مع هدوء النظام العام، فهي ذات طابع شرعي وسلمي وتتميز عن التمرد العصياني في المدن الكبرى ويمكن للمظاهرات تصبح شبه يومية وتتعلق بالفئات الاجتماعية الأكثر تنوعا فهي بالمعنى الحديث أسلوب التعبير الشرعي عن التوقعات الجماعية المكونة لشكل من أشكال المشاركة السياسية المعترف بها،(56) فالحرية لا تتعارض مع النظام والمصلحة العامة أو مصالح الآخرين، لأن الحرية تعمل في سبيل تحقيق المصالح بعيدة الأمد للجميع،(57) وفي المقابل يعد العنف السياسي غير مشروع وهو بعيدا عن الاحتجاج السلمي فالعصيان المسلح ضد الدولة والتفجيرات الارهابية والتمردات المسلحة واستخدام الاكراه المادي تعد أعمالا غير مشروعة ووسيلة بدائية، وهنا تبرز أهمية استخدام الوسيلة الملائمة للدولة في مواجهة التمرد

والعصيان ،ففي ظل نظام راسخ ومستقر وقادة محترمين لدى السكان جاءوا عبر انتخابات حرة ونزيهة فإن خطاب العنف ضد الدولة سيكون له تأثير أقل، ويستطيع هؤلاء الحكام من خلال امتلاكهم وسائل تقنية ملائمة لحفظ الأمن والنظام عبر أجهزة أمنية مدربة بعناية ومجهزة لمواجهة العنف بعقلانية واخماد الفوضى في المهد وهذا ما تستند عليه الأنظمة الديمقراطية الحديثة.(58)

الملكية الخاصة : وهذا مرتبط بتشجيع الأفرادٍ في كسب الثروة وتراكمها في ظل الوفاء بالفضيلة المدنية كالتسامح والاحترام المتبادل والمحافظة عليها بحيث تكون الثروة الشخصية مرتبطة بالفضائل المدنية،(59) فالملكية الخاصة أساس الحريات المدنية والسياسية وركيزة للمجتمع الحر والعادل في توزيع الممتلكات التي تخلق حوافز على الاستقرار الاجتماعي والمسئولية الفردية.(60)

تحقيق الرفاهية الاقتصادية : الديمقراطية ليست ترفا فالتقدم الاقتصادي يحتاج إلى صوت سياسي متحرر، ويستند لاري دايموند على نتائج دراسة لآدم برزيوسكي Przeworski'Adam وزملاؤه إلي وجود علاقة بين التنمية وامكانية دعم الديمقراطية خلال الفترة الممتدة 1950-1990، فكلما تقدم بلد ما خطوة إلي الأمام على مستوى الاقتصادي ارتفعت نسبة متوسط عمر المتوقع لنظام ديمقراطي ما، ففي البلدان ذات الدخل المتوسط والعالي لا تنهار الديمقراطية أبدا، في حين أن الديمقراطية في البلدان الأكثر فقرا معرضة إلي الموت المحتوم بنسبة 12% بحيث عمرها المتوسط لا يتعدى ثمان سنوات،(61) فالديمقراطية تشيع العدالة في إعادة توزيع الثروة من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، ولكن ليس باعتبار الثروة ملكية عامة يمكن توزيعها بحرية كما تريد فهذا نوعا من استبداد آخر.(62)

الثقة في المجتمع المدني :لا بد من ترسيخ الثقة في المجتمع المدني فحين تنتشر الثقة بين الناس ويتخذون في أشكال كثير من الجمعيات ويتعاونون من أجل تحقيق غاية مشتركة مع اختلاف في معتقدات الناس وآرائهم حيث يسود الاحترام المتبادل بينهم وتقبل الاختلافات والاحساس بنوع من الترابط المجتمعي خاصة مع احساسهم بأنهم متساوون سياسيا ويؤمنون بتكافؤ الفرص، فالناس تحكمهم علاقات أفقية فيجتمعون أفرادا يتمتعون بالتساوي وكرامة وهذا النوع من التساوي مدرج في القوانين،(63) وتعد أهم وظيفة للمجتمع المدني هي قدرته في خلق قوة موازية لسلطة الحكومة، حيث يستطيع المجتمع المدني الواثق من مبادئه الحرة في التصدي للاستبداد، لذا لزم

على الحكومات ترك حرية الأفراد في الارتباط بعضهم ببعض فالأفراد لابد أن يكونوا أحرارا في شئونهم الاقتصادية وأنشطتهم الدينية وحياتهم الأسرية.(64)

العدالة : تتحقق من خلال هيئات ووكالات تعمل على مراقبة تطبيق القوانين ومحاربة الفساد بكل أشكاله ولعل من أهم تلك الوكالات : هيئة مكافحة الفساد التي تدقق في تصرفات مسئولي الدولة حيث تتمتع بسلطة استقبال الذمم المالية الخاصة بممتلكاتهم ومراقبتها ويشمل جميع المنتخبين والمسئولين بينهم رئيس الوزراء ووزرائه والحكام الجهويين وأعضاء البرلمان ويكون للهيئة موارد للتحقيق والمتابعة وإجراء العقوبات.(65) فتطبيق الثواب والعقاب بحيث ينال كل شخص ما يستحقه وهذا لا يقتصر على الأشياء المادية وحسب ولكنه ينطبق أيضا على أي شئي يمكن توزيعه كالحرية والحقوق وما يستحق شخص ما من الثواب أو العقاب لعمل ما،(66) لذا تُنشئ الدولة الحديثة مكتب محقق الشكاوى وهي شكاوي الشعب الخاصة باستقلال السلطة والتحقيق فيها من قضايا فساد وسوء استعمال السلطة، وكذلك مكتب المراجعات العامة وهو نظام محاسبة متداخلة وكثيف التدقيق المنتظم في الحسابات البنكية لكل مكتب الحكومة الرئيسة والوزارات وفتح أبوابها أمام تفتيش أدائها وتقييمه بشكل عام عبر مندوب خاص بها ومفتش عام مع الحفاظ على دوريات محاسبة خارجيه،(67) وهذا يتطلب بما يسمى بكفاءة الأفراد فكلما توفرت الدوافع والحوافز نحو أدائه كانت كفاءته أفضل بحيث تكون الفردية دافعا في حرية التعبير وهذا ما يعود إيجابيا على المجتمع والدولة والوعي بالمسئولية الاجتماعية.(68)

كما تلعب لجان البرلمان والنظام القضائي في تحقيق العدالة ومكافحة الفساد والتحقق من العدالة الاجتماعية ومراقبة التصرف بالمال العام ، وهنا يأتي دور المجتمع المدني كذلك داعما للديمقراطية وترسيخها في الكشف عن سوء استخدام السلطة والقضاء وتطوير رؤى من أجل الإصلاح والرفع من مستوى وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم.(69)

ع - بعض مقاييس ومعايير الدولة المدنية

أصبحت المنظمات الدولية في مختلف اختصاصاتها جزءا من التقييم للأنظمة السياسية والحكومات على مستوى أنحاء العالم، فهناك جوانب نظرية وضعها بعض المفكرين السياسيين ومن ذلك نموذج التقييم لويبرweaber للدولة وهي ثلاث وحدات فرعية من التحليل وهي : الشرعية، البيروقراطية، الأيديولوجية، وهي ضرورة لتقييم معظم الأنظمة وكذا تحديد العلاقة بين المتغيرات الثلاثة في التفريق

بين الديمقراطية المقيدة والكاملة، كما هناك نموذج دال Dahl وهذا يركز على المؤسسات في النظام السياسي التعددي وفي تقييمه على التعديلات والتغييرات في تلك المؤسسات وممارستها، ويركز هذا النموذج على عدد من المعايير للدولة الديمقراطية وهي : اجراء انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة مع إزالة الحواجز أمام المشاركين مهما كانت صغيرة أو كبيرة لتحقيق وجود تنافس سياسي حقيقي وحمايته لضمان المشاركة المدنية الواسعة في تحقيق الديمقراطية الكاملة.(70) ومن معايير المشاركة السياسية والممارسة المدنية التي ترتبط بالسلوك الطوعي المقرون بممارسة المواطن في النظم الديمقراطية كالتالي:(71)

ـ البحث عن الإعلام السياسي

- ❖ المناقشات والحوار حول القضايا الاجتماعية
- ❖ الانتساب إلى منظمة تعالج قضية اجتماعية سواء كانت نقابية، جمعية، مجموعة مصالح.
- ❖ الانتساب إلى حزب سياسي والمشاركة الفاعلة في الاجتماعات والأنشطة للحزب.
- ❖ حضور اللقاءات والاجتماعات في أنشطة المجتمع المدني والعمل الطوعي الخدمي.
- ❖ التسجيل في قوائم الانتخابات.
- ❖ المشاركة الفاعلة في حملة انتخابية وتقترن هذه الممارسات المدنية عموما بمثال أعلى مرغوب به بقوة بالنسبة للديمقراطية فالمواطن الصالح هو ذلك النشيط في هذه المستويات سالفة الذكر، وعليه فإن مقياس المشاركة السياسية والمدنية تصبح اختبارا لترسيخ النظام السياسي.

فالنظام الديمقراطي لابد أن يرتكز على مبادئ أساسية وخصائص معيارية كي يطلق عليه بالنظام الديمقراطي المعياري وهي:(72)

ـ قدر كبير من الحرية التي تشمل حرية الاعتقاد وحرية الرأي والنقاش والتعبير والنشر والإعلام والتجمع والقيام بالمظاهرات وتقديم العرائض وحرية الانترنت.

ـ حرية الأقليات الاثنية والدنية والعرقية لتمارس دينها وثقافتها وتشارك بشكل متساوي في الحياة السياسية والاجتماعية.

ـ حق المواطنين البالغين في التصويت والترشح إلي مناصب إدارية مع شرط الكفاءة والسن.

ـ صدق ومنافسة خالصة في الساحة الانتخابية يمكن لأي فريق بالمبادئ الدستورية من تشكيل حزب ما ومن التباري على المناصب.

ـ المساواة القانونية لكل المواطنين في ظل حكم القانون ـ سلطة قضائية مستقلة تطبق لقانون على نحو محايد ومطرد وتسهر على حماية حقوق الفرد والجماعية.

ـ إن القوانين الواجبة تحرر الأفراد من التعذيب والترهيب والاحتجاز غير المبرر. فهذا لا يتعارض مع مبدأ سيادة القانون والمساواة أي بتطبيق القانون على الجميع بشكل متساوي بغض النظر عن مكانة الفرد في المجتمع أو منصبه السياسي.(73)

ومن المعايير المنظمة للاقتصاد في الدولة الحديثة تتطلب وجود مؤسسات تنظيمية من أجل اقتصاد مقيد وخال من التضخم للحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد في القطاع البنكي والبورصة، تحتاج الدولة إلي بنوك مركزية مستقلة دستوريا وإجرائيا وهذا يحد من امكانية الانتشار المتهور للاعتماد المالي لتغطية حالات العجز المالي الواسع، كما يفضى إلى خلق رقابة وتنظيم أفضل للبنوك الخاصة ويستطيع أيضا التنظيم المستقل للبورصة بواسطة لجنة السندات المالية والتبادل والتنظيم المستقل للتجارة، بحيث يتم تفكيك روابط الفساد بين الحكومة والقطاع والتجاري.(74) وهناك معايير الحكم الرشيد والأداء الاقتصادي الكفوء وغيرها.

ص : دور الإعلام في تحديث وإرساء قواعد الدولة المدنية

لقد حقق الإعلام خلال الآونة الأخيرة تطورا متسارعا ربما لم يحققها خلال الأربعة القرون منذ بداية ظهوره بالوسائل العصرية، حيث كان له الدور الكبير في النهضة الصناعية التي شهدتها أوروبا في القرن السادس عشر والسابع عشر لكنها لم تتمكن في الانضمام في المنظومة السياسية إلا مع القرن التاسع عشر فالحكام سواء كانوا يراقبونها أو يعبرون عن أفكارهم فيها لا يكفون عن إعطائها تأثيرا وهذا محط الطمع والخشية في الوقت نفسه.(75) فقد واجهت حرية الصحافة معارضة مع فجر النظام البرلماني في بريطانيا وفرنسا ولعبت العراقيل التي واجهتها دورا أساسيا في

بناء الجدل السياسي، كما أدت الرقابة الصارمة على الصحافة للإطاحة بـ شارل العاشر 1830، وظلت الرقابة موجودة حتى بدأ الاستثمار في المجال الصحفي خاصة تلك الصحف التابعة لمجموعات صناعية أو مالية قوية وهنا خرجت الصحافة عن السيطرة الحكومية، أما الإذاعة والتليفزيون هي الأخرى قد واجهت عراقيل أشد قوة لما تمتلكه من قوة اتصال وجعل السلطات العامة تهتم بها بشكل كبير وتأسست هيئات عامة عبئا على الإذاعة والتليفزيون في فرنسا خلافا لصيغ المشاريع الخاصة التي سادت في الولايات المتحدة.(76)

وإذا كان الإعلام العالمي جاء متوازيا مع صعود السوق العالمية والبرجوازية الرأسمالية من خلال الانفتاح على الثقافات الأخرى متجاوزا الدولة الوطنية والثقافة المحلية وإرساء ثقافة التعدد وهناك تجانس للثقافة العالمية في نصوص المعرفة والمواقف، لذلك يبدى البعض تخوفا من مخاطر المعلومات باعتبارها مكونا عالميا وليس وطنيا خالصا، وهذا الإعلام الكوني أصبح يطلق عليه " المدنية العالمية" من ثقافة ومجتمع عالميا، وهناك من يؤكد أن وسائل الإعلام العالمية متواطئة مع الرأسمالية النيوليبرالية، لذلك نجد أن الإطار الماركسي حذر من السيطرة على جميع وسائل الإعلام من قبل شركات كوكبية قليليه وخاصة الإذاعة والسينما والتليفزيون فهي لديها أنظمة اتصالات متقدمة وتستثمر فيها برأسمال كبير.(77) فقد حققت وسائل الإعلام آثار ملموسة على المجتمع سواء كانت إيجابية أو سلبية تتمثل في زيادة المعرفة والتقدم العلمي وزيادة فرص التثقيف وتيسير عمليات التعليم والتعلم وزيادة فرص المعرفة بالآخر وتكامل الثقافات والحضارات وتمكن المتلقي من التحقق من صحة الأخبار والمعلومات المحلية والوطني حيث اصبح جمهور المتلقين لهم تأثير على الإعلام.(78) وتختلف قدرة الصحفيين والمواطنين في الوصول للمعلومات التي تتعلق في صناعة القرار الحكومي باختلاف الدول الديمقراطية ففي السويد هناك حكومة مفتوحة لتوثيق جميع عمليات صناعة القرار علنا، بينما في بريطانيا هناك سرية رسمية لحين يتخذ القرار الايجابي للإفصاح عن المعلومات أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تبنت قانون حرية المعلومات فهناك وكالات فيدرالية للكشف عن أي وثيقة.(79) فوسائل الإعلام يأتي اهتمامها بالأحداث باعتبار ذلك وقودا لاستمراها فهي غير محايدة فهناك قوى تتحكم في جمع الأخبار سواء كانت تنظيمية أو اجتماعية أو اقتصادية وهي تتحكم بصياغة الأخبار مع علاقة تلك القوى بالمحررين الذين يقومون بفرز الأحداث حسب القيم الخبرية التي يرونها منسابة،(80) وهذا ما يؤكد عليه برمجنهام Brangham حيث طعن في درجة

سيطرة الطبقة الرأسمالية على وسائل الإعلام باعتبار أن الثقافة عملية إبداعية وأن الجماهير تستجيب للإبداع فقط، فعملية جذب المعلنين والمستثمرين تغني عن تدخل الطبقة الرأسمالية، وتختلف وسائل الإعلام الجديد عن وسائل الإعلام التقليدية باعتبار أن الانترنت صناعة ثقافة جديدة وأن هيمنة شركات السوق محدودة، حيث هناك سهولة في الاستخدام والتغيير والتخزين ونشر الصور والفيديو والنصوص الثقافية وعملية التفاعل وامكانية مشاركة المستهلك في أن يكون جزءا من العملية الإعلامية، حيث تختفي الحدود الوطنية والعملية التبادلية مقارنة بالتليفزيون والإذاعة، ومع أن المستثمرين بدأوا باستثمار أموال كبيرة في مشاريع الويب حيث يسعون من السيطرة على الأدوات الثقافية من خلال الموسيقى وصناعة الأفلام التي تشغر مساحات واسعة مثل يوتيوب YouTube وماي سبيس MySpace والتي تم شرائها من قبل تكتلات إعلامية كبيرة.(81)

وفي الوطن العربي كان لوسائل الإعلام دورا مميزا منذ منتصف القرن الماضي مع ظهور الإذاعة والتليفزيون فقد تمخض مؤتمر وزراء الإعلام العرب في تونس على استخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة لخدمة الإعلام والتعليم ففي عام 1972عقد أول مؤتمر عربي حول الاتصال الفضائي وفي عام 1973، بدأ التبادل الإخباري والتليفزيوني بين المشرق والمغرب العربي أما البث الفضائي فقد تأخر حتى مطلع التسعينات من القرن الماضي.(82) أما الأداء الإعلامي ظل يواجه صعوبات منها الحق في الحصول على المعلومات ونشرها وبثها، الذي يتطلب السماح للإعلامين بحق التعبير عن آرائهم بحرية وهذا يتعلق بحرية الإعلام والتعبير واحترام الدولة لهذا الحق مع ضمان عدم انتهاك هذه الحقوق تحت ما يسمى بحماية الأمن القومي،(83) ويرى راسم الجمال أن هناك علاقة بين الديمقراطية والحق في الاتصال باعتبارها علاقة عضوية لأن ممارسة الاتصال يتطلب بيئة ديمقراطية باعتبار حق الاتصال هو أساس ديمقراطية الاتصال التي الديمقراطية السياسية،(84) ومع ذلك فقد كان تزايد قنوات البث الفضائي العربي الخاصة التي يديرها رأس المال العربي لتصل أكثر من 300 قناة فضائية عربية وقد تمكنت هذه القنوات من لفت نته المواطن العربي وحركت المياه الراكدة في مجال الإعلام الفضائي العربي نظرا لما تتمتع بهاه من هامش حرية مكنها من مناقشة قضايا تمس مصالح الجمهور العربي كانت هذه الموضوعات من المحرمة في ظل الإعلام الرسمي، لكن في المقابل اتسم بعض الاستثمار في المجال الفضائي العربي بهدف الشهرة والربح السريع في مجال سهل ومربح، فيما البعض الآخر يتجه نحو دعم بعض الشخصيات السياسية أو

الطائفية كما هو في الحالة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي والانفتاح الإعلامي.(85) ومع التطورات المرتبطة مع دخول شبكة الأنترنت إلى إيجاد مساحة واسعة من التعبير تفرد للجماهير في الاسهام بنقل المعلومات، فبعض الباحثين يرجع التغيير الثوري في الوطن العربي جاء نتيجة لدور التليفزيون ومزياه الاتصالية كقوة مؤثرة مما اسهم في تفجير لحظة التغيير وإدامة زخمها كما يثبت ذلك عمليا في أحداث الربيع العربي كما أن شبكة التواصل الاجتماعي حققت تكاملا عضويا مع المجتمع حيث أصبحت ذات فاعلية تأثير في الفرد ويتفاعل مع المحيط الاجتماعي.(86)

1 ـ الإعلام كسلطة رابعة

يعتبر البعض أن الإعلام يمثل سلطة رابعة لما له من قدرة على كشف حقائق مهمة من قضايا فساد وتسليط الضوء على قضايا تهم المجتمع، كما أن الحوارات والنقاشات التي تتم في البرامج الإذاعية والتليفزيونية اصبحت موجهات ومنصة في إيجاد الحلول المناسبة لمختلف القضايا. وتعتبر هذه السلطة مقننة بتشريعات وقوانين في معظم البلدان الديموقراطية بحيث تضمن حرية الإعلام، وهذه القوانين تشمل القذف والتشهير فضلا عن التنظيم الذاتي والمهنية العالية لدى محرري الأخبار ومعدي البرامج في احترام قيم المجتمع المتعدد، مع وجود لجنة شكاوى الصحافة وذلك لحماية الخصوصية المشروعية للناس العادين والرسمين أو المؤسسات الرسمية والخاصة.(87) ويمثل الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في ميدان التكيف السياسي نقطة مهمة خاصة وأن الآثار المباشرة على المدى القصير للرسائل المشوشة لا تعني إلا عددا قليلا من الأشخاص الذين ترسل إليهم وهي عملية تنشيط وهكذا فإن الخطب التي تتجه في الحملات الانتخابية إلى إيقاد الهوية اليسارية أو العكس العداء للاشتراكية فإنها تمارس تأثيرها على جمهور جاهز مسبقا لسماعها، في المقابل لدى وسائل الإعلام قدرة على العمل من خلال ترابط عميق وتبادل على بناء تماثلات الواقع السياسي أي ما ينبغي التفكير فيه فالحدث الهام هو الذي يصنع العناوين الصحفية ولا مجال للتفكير في الأشياء التي لا تستحق الذكر، وهذا العمل لا يمارس على الجمهور فقط وإنما على الفاعليين السياسيين مرشحون في الانتخابات، قادة، مؤسسات، وهناك دور للإعلام على الصعيد الاجتماعي من خلال الأخبار التي تساهم في بناء تاريخ وذاكرة مشتركة،(88) فالاتصال السياسي التي تقوم به وسائل الإعلام تؤدي عددا من الوظائف، فالوظيفة الإخبارية لها تأثير على المجتمع والنظام السياسي في تكوين الرأي العام والتأثير فيه، وهناك وظيفة التنشئة السياسية بما يخدم مجتمع

مدني حديث نتاج تكوين مدركات الفرد للأحداث وتقييمها، خاصة وأن التسويق السياسي الذي يقوم به الاتصال السياسي في بناء الصورة الذهنية لجهات سياسية معينة ذلك لجذب الدعم والتأييد من الجمهور من خلال الإعلام السياسي الذي يقوم بتهيئة الأفراد نفسيا وذهنيا لاستقبال أحداث سياسية معينة.(89)

وإذا كانت العلاقة بين حرية الصحافة والسلطة السياسية في العالم العربي في أزمة منذ ميلاد الصحافة الأهلية والممارسات الصحفية عموما كما أن الصحفيين هم أيضا شديدو الحساسية تجاه السلطة السياسية ويرون أنهم مضطهدون ومحرومون من حقوقهم في حرية التعبير.(90) ولعل من المخاطر التي تواجه الإعلام حاليا كسلطة رابعة هو الخلط بين الإعلان والإعلام أي لابد من الفصل بين الإعلان الترويجي والإعلام الذي يظهر في المادة التحريرية كالمقال والخبر والتحقيق وهذا ما يؤثر على مهنية الرسالة الإعلامية، كما أن الأخبار المجهلة (المفبركة) والمزيفة تتناقض مع الديمقراطية الإعلامية، وكذا حبس الصحفيين وفرض العقوبات عليهم نتيجة ممارستهم لعملهم تعيق الديمقراطية ودور الإعلام كسلطة رابعة.(91)

2 ـ الإعلام وتبني القضايا المدنية في المجتمع

يعتبر الإعلام رائدا في تبنى قضايا الدولة المدنية وخاصة الحقوق السياسية والمدنية التي ترتكز عليها المجتمع الحديث لذلك واجه الإعلام الاستبداد وقدم الكثير في سبيل حرية التعبير والدفاع عن حقوق الإنسان، ففي دراسة اوليكوتيم Olulotum (2002)، حول وسائل الإعلام في تبنيها لقضايا المجتمع المدني في خضم الصراع بين السلطة النيجيرية والمعارضة وتعرض وسائل الإعلام للانتهاكات والمصادرة وكشفت الدراسة الآتي: أن وسائل الإعلام المعارضة استطاعت تسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وقضايا فساد والسلوك الريعي للنظام الديكتاتوري ووضع ألويات الجمهور من خلال هذه القضايا السياسية للتمكين الديمقراطي والتغيير السياسي نحو الحقوق المدنية، كما أظهرت الدراسة أنه بعد النضال الديمقراطي وانتقال نيجيريا 1999، الي الحكم الديمقراطي تحسن أداء وسائل الإعلام وخاصة المطبوعة لكن قربها من المؤسسات السياسية أدى الي ضعف مهنيتها وجودة ونمط رسالتها، واضحت بعضها معبرة عن أصول عرقية في مجتمع منقسم عرقيا وتراجع تأثيرها على قضايا حقوق الإنسان.(92) لكن البعض يرى أن اهتمام التغطية الخبرية بالاحتجاجات المناهضة للحكومة دون المؤيدة يعد تحيزا، كما أن التصريحات التي تحظى بها الحركات الاجتماعية الداعمة للحرية والحقوق

والحريات هي أيضا تلقى تغطية واسعة دون غيرها فمثلا منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايت ووتش تكون تقاريرها محل اهتمام واسع من وسائل الإعلام باعتبارها داعمة للحقوق والحريات في العالم.(93)

ورغم الآثار لوسائل الإعلام الإيجابية والسلبية إلا أنها تلعب دورا إيجابيا في اضفاء طابع ديمقراطي وعملت على نقلها من الصفوة إلى العامة واصبحت وسيلة ثقافية مهمة وثقافة الإعلام الجماهيري وخاصة مع الدور الإيجابي للصحافة الإلكترونية في تعزيز الطابع الديمقراطي على الثقافة وأصبح الجمهور مشاركا لتتسع ثقافة الجماهير ولم تقتصر على النخبة وإن كانت هناك بعض الآثار السلبية التي عملت وسائل الإعلام على زعزعتها كالعادات الايجابية والتشكيك في ممارسة الحضارة وتشييع القلق وتشويه أنماط ثقافية معينة لذلك فالتحديث التي تحدثها وسائل الإعلام لا يخلو من اضطراب النسيج الثقافي.(94) ولعل الوطن العربي يمر بذلك فمثلا التعدد الهائل للقنوات الفضائية في العراق الذي يحمل مؤشرات الانفلات الإعلامي وانطلاق قنوات ايديولوجية لها أبعاد دينية، طائفية، ثقافية، سياسية، حيث يتضح من خلال نشرات الأخبار والبرامج السياسية التي تصاغ بطريقة مؤدلجه تعكس سياسات القائمين عليها مع عدم وجود قوانين تنظيمية ضابطة مصاحبة لحرية انطلاق هذه القنوات لكن مع تناقض غياب حرية مضمون تلك القنوت التي تتصارع من أجل السلطة،(95) وهذه صورة تشابها صورا مماثلة إلى حد ما في مختلف الدول العربية حيث يشبه راسم الجمال حالة الفضائيات العربية بأنها أشبه بسوق عكاظ فالمواطن العربي اصبح هو الحكم في التقدير والاختيار، فبعض هذه القنوات لها هدف واضح لكن الأغلبية تقليدية وليس لها هدف واضح وربما تسعى للربح السريع.(96)

فالدور الذي يقوم به الإعلام في التغيير في المجتمع يتزايد مع التقدم التقني والإبداعي فالحراك الشعبي الذي ظهر مؤخرا في مختلف الدول كان للإعلام اسهاما مميزا رغم الانقسام الذي يحدث حيث هناك نمطين من الإعلام أحدهما يمثل السلطة واستبدادها وأما الآخر يمثل رأي الشارع وغاياته ولكل منهما أدواته وأفكاره حيث برز أكثر فعالية في وسائل التواصل الاجتماعي من فيسبوك Facebook وتويترTwitter وبلاك بيريBlackparry مسنجرMessenger وغيرها لتشكل قوة إعلامية شديدة النفاذ في أوساط الشباب حيث أتاح فرصة لكل مشترك أن يكون مصدرا لإنتاج المادة الإعلامية واستهلاكها في الوقت ذاته واصبحت الوسيلة الأكثر تأثيرا في تعبئة الشارع السياسي والشعب بما يخدم الحراك المجتمعي والسيطرة على تطوراته.(97)

3- الإعلام ودمقرطة المجتمع

الإعلام والديمقراطية والحرية والمجتمع علاقة من الترابط والتكامل نحو مجتمع حديث وتثار عدد من الأسئلة حول دور الإعلام في تعزيز دور الديمقراطية وفاعلية وسائل الإعلام الجديد في توسيع المشاركة السياسية الفاعلة نتيجة ما يمتلكه الإعلام الجديد من ابتكارات غير مسبوقة والتي انتجت طابع جديد من الثقافة بارتباط البشر بجهاز المعلومات حيث أصبح المستهلك منتجا ويملك مقومات تشكيل الثقافات وخلق المواطنة العالمية بل وتجديد المدنية متجاوزا الفوارق الاجتماعية والطبقية والعرقية والدينية لخلق ثقافة عالمية.(98) فالاتصال السياسي الذي يهدف في التأثير في اتجاهات الرأي العام خاصة في المجتمعات الحديثة بالتركيز على قضايا مهمة تهم الجماهير وذلك بالشرح والتفسير والتحليل لتشكيل رأيا جماهيرا للتأكيد على الشعور بالمواطنة والمشاركة السياسية، والرقابة على النظام السياسي والمساعدة في صنع القرار.(99) كما أن الديمقراطية تسمح للأفراد حرية التعبير بطريقتين الأولى: أن الديمقراطية تمارس من خلال طرح اهتمامات وآراء الأفراد في الساحة السياسية وبالتالي تزداد مساحة الحرية أما الثانية: أن يظهر نوعا من الاحترام للأفراد باعتراف بأن لكل منهم رؤية جديرة بالاعتبار يستحق التعبير عنها فالعمل الديمقراطي يتيح فرصة لرأي الأغلبية ليكون مقبولا من الناحية الأخلاقية وليس لكونه أفضل أو أسوأ في اتخاذ القرار،(100) وقد ساعدت الثورة التكنولوجية على توسيع رقعة التواصل الاجتماعي وخلق ما يسمى التسويق السياسي فأساليب التخطيط والتنفيذ وبناء الدعم والتأييد الجماهير لمؤسسة سياسية أو مرشح سياسي باستخدام وسائل الاتصال الجماهيري بجانب قنوات التواصل المباشر وهذا ما يحدث التغيير والتأثير المرغوب في الأفكار والرؤى، حيث يعمل التسويق على انشاء وتوسع العلاقات مع الناخبين فيما يحقق مصلحة أو فائدة للمجتمع والأحزاب السياسية من خلال تبادل المنافع بين الأطراف وتحقيق الوعود التي قطعتها الاحزاب والمرشحين السياسيين على أنفسهم.(101)

فقد لعبت القنوات الفضائية العربية في زيادة مساحة الديمقراطية والمشاركة بين الجماهير وتباين دور القنوات الحكومية والأهلية يمكن إيجاز بعضها بالآتي:(102)

- ❖ أن غالبية القنوات الفضائية العربية الخاصة قوبلت بالمخاوف وأحيانا بالممانعة حيث تأخر الاستثمار في المجال الفضائي حيث ظل مشروع عرب سات معطلا عشرين عاما من 1967-1985، ولم يبدأ دوره إلى عام 1990، مع ضهور أول قناة فضائية مصرية.

- ❖ كانت القنوات الفضائية العربية الحكومية معبرة عن سياستها ولم تكن أداة مساعدة على حرية التعبير بل للدعاية السياسية الحكومية.
- ❖ لقد تباطأت غالبية الدول العربية في اصدار التراخيص لبث القنوات الفضائية الخاصة مما اضطرها لأن تبث من داخل المناطق الحرة - بمدنية الانتاج الاعلامي في مصر ومدينة دبي الاعلامية والمنطقة الحرة بعمان وبيروت بل أن البعض الآخر فضل البث من خارج الوطن العربي في لندن وباريس وغيرها .
- ❖ مع تزايد القنوات الفضائية العربية الخاصة رأي الكثيرون أنها لعبت دورا مهما في زيادة مساحة الحرية واتاحة فرصة التعبير الرأي الآخر بل إن البعض قد بالغ حد القول بأن الفضائيات هي من أدخلت الديمقراطية للوطن العربي.
- ❖ لعبت بعض القنوات الفضائية العربية دورا بارزا في اجتذاب المشاهدين واتاحة الفرصة للرأي والرأي الآخر مثل قناة الجزيرة والعربية وBBC,CNN الناطقة بالعربية والمحور وغيرها مما جعلها عرضة للملاحقة القانونية وإغلاق مكاتبها.

وفي الآونة الأخيرة مع بداية القرن الواحد والعشرين هناك بعض المستجدات لسياسات الاتصال والإعلام العربي نتيجة التحولات في الأنظمة العربية أفضت إلى ظهور الخصخصة وسائل الإعلام مما ساعد على تطويره باعتباره لاعبا في توجيه وإدارة الأنشطة الاقتصادية ويساعد الدول على المنافسة في الأسواق العالمية في تصدير السلع والخدمات وجذب الاستثمارات الأجنبية وكانت الدول السباقة لدلك قطر والأردن وموريتانيا، وهناك اتجاه بعض الدول العربية الأخرى لإلغاء وزارة الإعلام مثل مصر بحيث تتاح مزيدا من الحريات وتسند عملية التنظيم لمجلس أعلى بديلا عن السيطرة الحكومية، اضافة إلى عدم الثبات في التعاملات مع المتغيرات الداخلية والخارجية وانعدم الرؤية الاستراتيجية، بينما تشكل اللامركزية في لبنان والأمارات العربية المتحدة في إنشاء محطات راديو وتليفزيون محلية للتركيز على القضايا والاهتمامات المحلية، وأخيرا مقاومة التيار الديني وهذه صفة في أغلب السياسيات الإعلامية العربية منذ قد التسعينات حيث هناك توظيف سياسيا لنظم التنشئة الاجتماعية لمقاومة تيار التدين الذي يؤدي إلى الارهاب.(103)

4 - الإعلام الإلكتروني كساحة للمشاركة السياسية

أصبح الإعلام الإلكتروني يقض مضاجع الدول التي تنتهك سلطتها حقوق الإنسان وحرية التعبير حول القضايا السياسية والاجتماعية ومناقشتها عبر الفضاء

الإلكتروني، خاصة وأن المنظمات الدولية في الآونة الأخيرة تعتمد في جزء من تقاريرها على بعض ما يدار من نقاش في المجتمعات المحلية، ومهما امتلكت الدولة من تقنية متقدمة لإعاقة التواصل السياسي عبر الانترنت فإنها تظل عاجزة عن الحد منها، ففي سنغافورة توصل جومس Gomes (2005)، أن الإنترنت وفر مساحة كبيرة للمشاركة السياسية وانتقاد مواقف الحكومة السياسية إزاء الحريات وحقوق الإنسان وتشويه المعارضة، والذي انعكس على تقارير المنظمات الدولية، حيث أستطاع المدونون إيصال صوتهم دوليا عبر الصحافة الإلكترونية.(104)

وتعد الصحافة الإ1لكترونية العربية من أبرز مظاهر التقدم التكنولوجي في عصر العولمة فأغلب الصحف لها مواقع على الإنترنت وتعد صحيفة الاتحاد الإماراتية هي أو مطبوعة ظهرت على الإنترنت وتزايدت المواقع الإخبارية والمدونات بشكل سريع حيث هناك مزايا في عملية التحديث للأخبار والأرشفة وسهولة الوصول إلى الموضوعات، مما يعني أن تقنيات الاتصال الجديدة وفرت للمواطن العربي مصادر متنوعة للمعلومات والأخبار مما اتاح المواطن العربي أن يكون اتجاهات نحو القضايا المثارة محليا وإقليميا ودوليا وخطابا سياسيا حرا.(105)

كما أن شبكات التواصل الاجتماعي خلقت أشكال من العلاقات القائمة على أهداف مشتركة عابره للحواجز التقليدية تمنح الأفراد شعور بالأمان في فضاء من الحرية فالثورة التونسية 17ديسمبر 2010،لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا مهما في انطلاقها وتكوين فضاء ثوري واسع ترجم إلى واقع اجتماعي.(106) وهي كذلك في الحالة المصرية حيث تم حشد الرأي العام عبر الإنترنت وكانت وسيلة فاعلة في ايجاد اتصال تفاعلي فثورة 25يناير 2011، كان الفيس بوك Face book أهم مواقع التواصل الاجتماعي بين الشباب بالإضافة لبعض المواقع الإلكترونية مثلت كغرفة عمليات الثورة السلمية، مكونة رأيا عاما إلكترونيا شديد الحيوية والتفاعل ومعبرا عن مختلف التوجهات توقا للعيش الكريم.(107) وفي المقابل هناك مخاطر جانبية لاستخدام الإنترنت سواء في المجال الإعلامي وذلك من خلال اختراق المواقع الإلكترونية وتزيف الحقائق والأخبار وانتحال الشخصيات أو الجانب الأكثر خطورة النصب والاحتيال مع المتعاملين ببطاقات الائتمان والتي يمكن استخدامها بصورة غير قانونية وتهديد التجارة الإلكترونية، وهناك نوع من الجرائم مثل الهجوم على الشركات للتدمير والأذى عبر الفيروسات.(108)

المراجع

([1]) Jacek Raciborski ,The state and the people relations old and new, Polish sociological Review,(No.73,2011) .

([2])فيليب برو : علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاحيلا، ط3(بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2014)ص 102.

(3)لاري دايموند : روح الديمقراطية ... الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، ترجمة عبدالنور الخرافي، ط1(بيروت : الشركة العربية للأبحاث والنشر ، 2014) .

([4])Francisco E. Eonzalez and Desmend King, The state and Democratization, The United State in Comparative Perspective**,** British Journal of Political Science (Vol.3, No.2, 2004).

([6])نايجل اشنورد : مبادئ المجتمع الحر، ترجمة فريق الحرية ط1،(عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 2013)

([7])Sujit Lahiray ,Civil Society Redefined , The Indian Journal of Political Science,(Vol.66,No.1,2005).

([8])Ireneusz Pwel . Karole Wki, Civil Society and Its Discontents , Polish sociological Review, (NO.154. 2006).

([9]) Adam Habib, State - Civil Society Relations In Post –Apartheid South Africa ,Social Research , (Vol. 72.No.3.2005).

([10]) M.J.Voind, The Changing Dimensions of Civil Society Twenty_ First Century : Theory Versus Reality, The India Journal of Political Science , (Vol.67.No.4,2006)

([11]) ستيفن م ديلو : التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة، فريال حسن خليفية،ط1(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)

([12])عزمي بشارة : المجتمع المدني دراسة نقدية، مع اشارة للمجتمع المدني العربي، ط3(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2008)

([13]) Edward F.Fischer; Introduction : Indigenous People Neo-liberal Regimes and Varieties of Civil Society in Latin American; The Interracial Journal of Social and Cultural Practice ;(Vol.51;No.2;2007).

([14]) Jemes Gomes, NGOS Filling the "Gap" in Singapore's Civil Society**,** Journal of social Issue in South Asia, (Vol.20. No.2.2005), p179.

([15]) Robert Pekkanen. After Development State: Civil Society in Japan**,** Journal of East Asian Studies , (Vol.4 .No3.2004).

([16])ستيفن م ديلو : التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة، فريال حسن خليفية،ط1(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008).

([17])أحمدعبدربه ، أحمد يوسف ... وآخرون : حال الأمة العربية 2012-2013، مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمه، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2013)

([18])محمد الشحات الجندي : الدولة المدنية بين الإسلام والغرب، ط1(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011)

([19])Frahad Kazemi and Augustus Richard Norton, Authoritarianism Civil Society and Democracy in the Middle East : Mass Media in the Gulf, Middle East Studies Association Bulletin, (Vol.40,No.2,2006

([20]) سامي عبدالعزيز : من الصابونة إلى الرئيس التسويق الاجتماعي والسياسي، ط2(القاهرة : دار نهضة مصر للنشر،203).

([21]) فتحي حسين عامر: الرأي العام الإلكتروني، ط1(القاهرة: دار النشر للجامعات،2012)

([22]) شريف درويش اللبان : تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، ط3(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012).

.

([23]) Mark Poster, Global Media and Culture, New Literary History, (Vol.39,No.3,2008),.

([24]) فاروق أبو زيد : الإعلام والديمقراطية، ط1(القاهرة: عالم الكتب، 2010) .

([25])ستيفن دي تانسي : أسس علم السياسية، ترجمة رشا جمال، ط2(بيروت ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2013)،

([26]) Kenneth T. Anderws and Neal Caren,(2010.).

([27]) هبة شاهين : التليفزيون الفضائي العربي، ط2(القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2010).

([28]) راسم محمد الجمال: الاتصال والإعلام في العالم العربي في عصر العولمة، ط2 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009).

([29])أحمد عبدات، أمين محم حطيط،...وآخرون: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق،ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

.

([30]) فتحي شمس الدين : الاتصال السياسي، ط1 (القاهرة : دار الدولية للطباعة،2013

([31]) Ayo Olukotum ,Authoritarian State Crisis of Democratization and Underground Media, African Affairs , (Vol.101, No. 404, 2002),.

.